المجالي دعا علنا لدولة «موحدة» والتل يبشر بالمصير الواحد واللوزي يؤمن بأكناف بيت المقدس

نخبة عمان «العتيقة» ترفع صوتها مجددا بنغمة الضفتين ونقاشات مع «غربي النهر» تبحث عن «صيغة» مختلفة عن ما قبل 67

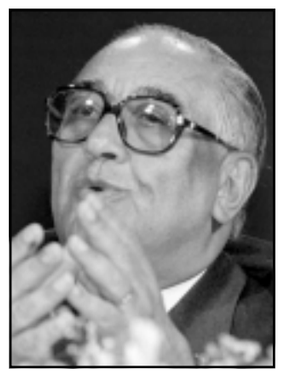
عبد السلام المجالي

ممدوح العبادي

عبد الاله الخطيب

معروف البخيت

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام بدارين:

عندما زار عضو البرلمان الأردني ممدوح العبادي فلسطين عام 2001 برفقة وفد برلماني للإطلاع على إنتخابات التشريعي آنذاك لم تكن تربطه اي معرفة «خاصة» بالرئيس محمود عباس إلا أن الأخير إضطر لدعوة العبادي ورفاقه الى مأدبة غداء بعد ان لاحظ بان «الضيف الأردني» يصافح ويضحك ويمزح مع غالبية أعضاء القيادة في السلطة وحركة فتح.

وبطبيعة الحال لم يكن عباس يعرف بان العبادي هو رئيس لأول لجنة شعبية أردنية لدعم الإنتفاضة ونقابي عريق قبل ان يصبح وزيرا ثم نائبا في البرلمان وفوق ذلك لم يكن يعرف بأن ضيف السلطة من رموز «الضفتين» وهو وصف يطلق الآن في عمان على من يؤمن بضرورة العودة لصيغة ضفة غربي نهر الأردن وأخرى شرقيه. وبعد التعارف إنشغل الوفد الأردني في مهمته التي حضر لفلسطين من أجلها فيما إستمع العبادي من قادة فلسطينيين «لعتاب مر» من بعض قادة الشعب الفلسطيني تحت عنوان أسباب الغياب الأردني التام عن الضفة الغربية والشعب الفلسطيني.

يومها قيل للعبادي كلام مهم في إطار العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية وفهم بان الجانب الآخر يعتب على وجود «فراغ» بين عمان والضفة الغربية بالمعنى الإجتماعي والنخبوي حيث إقتصرت العلاقات في الأردن مع السلطة ورموزها وبعض من يحضرون «للتحريض» ضد بعضهم في قصور عمان وفللها.

ويومها قيل بوضوح ان التفكير بمستقبل العلاقة واجب من الطرفين وان عمان «مقصرة» في هذا المجال وان العودة لصيغة ما قبل عام 67 غير مطروحة فلسطينيا على الأقل، وفي الأثناء كان أحد أعضاء الوفد البرلماني الأردني يضع خلال جولة في مدينة نابلس في أذن العبادي العبارة التالية «بصراحة أشعر أنني اتسكع في شوارع مدينة أربد» وكان يقصد ان الوجوه نفسها وطريقة الحديث والإهتمامات.

وبطريقة او بأخرى وبعد العودة لعمان أوصل العبادي «ملاحظاته» للقصر الملكي وأبلغ بما سمعه من الفلسطينيين وحاجتهم لشراكة تتجاوز حساسيات الماضي وصيغة ما قبل 67 معا، وتم تقبل الملاحظات بإهتمام قبل ان تحصل تقييمات وتشاورات إنتهت عمليا بلا شيء وسط المستشارين الذين لم يجتهد اي منهم رغم كثرتهم آنذاك بالبحث في الملف.

ومنذ عام 2001 حتى 2005 لم يحصل شيء يذكر لمخاطبة «الضفة الغربية» من قبل الأردن فحتى من إقترحوا على دولتهم الأردنية «التحدث» مع حماس قبل فوزها بكثير أو إحياء الإتصال بالقادة الإجتماعيين في الضفة الغربية مثل النائب المميز خليل عطية قيل لهم حرفيا: أولويتنا عدم التشويش على محمود عباس ولا يوجد جديد لدينا بخصوص الضفة الغربية.

وكلما كان الملك عبدالله الثاني ينجح في دفع ملف «المملكة الأردنية» من مؤسسة لمؤسسة أكثر أهمية في صلب الإدارة الأمريكية واضعا بلاده في بؤرة الإهتمام كانت عمان تستمع لآراء وإجتهادات تدور في فلك قصة العلاقة مع الفلسطينيين وإحتمالات عودة سيناريو الضفة الغربية.

ومع تزايد الإقتحامات المصرية في كل ما له علاقة بملف قطاع غزة كانت «الحسرة» تأكل بعض السياسيين الأردنيين الغيورين المؤمنين بان الضفة الغربية هي العمق الإستراتيجي للإقتصاد وللمجتمع الأردني خصوصا بعد ثبوت تصاعد حكومة «غير محبة» للأردن في العراق وبعد ان ترك الأمريكيون الأردن «على الحافة» فيما يتعلق بالدعم النفطي ولدرجة عودة «صندوق النقد» لمواجهة الأردنيين حكومة وشعبا.

ومع نهايات 94 وبدايات 95 شارك رئيس الوزراء الحالي معروف البخيت وقبل الرئاسة في مجهودات خاصة بحثت مجددا الإطار الإستراتيجي للعلاقة الأردنية بكل من الإسرائيليين والفلسطينيين معا كما تنبهت اطر في الدولة الأردنية لحالة «الغياب» المبالغ فيها عن الفلسطينيين حيث إقتصرت هوامش المناورة على عباس وسلطته فقط. وقتها صدرت توجيهات بالبحث في الموضوع فعرضت دراسات إستراتيجية وتليت تقارير لم تتحول بعد لأي خط إنتاجي على الأرض فما سمعه العبادي عام 2001 هو على الأغلب ماسمعه عام 2005وهو يترأس وفدا برلمانيا راقب الإنتخابات التشريعية الأخيرة مع فارق بسيط وهو ان حماس التي طردت عمان قادتها وأغلقت مكاتبها اصبحت هي الحكم الآن.

وعندما وقعت تفجيرات الفنادق الإرهابية في التاسع من نوفمبر لعام 2005 توقف خبراء الحكم في عمان عند المفارقة «الديمغرافية» كثيرا، فالضفة الغربية شيعت أكثر من عشرين شهيدا من ضحايا الفنادق 17 منهم من قرية واحدة هي سيلة الحارثية وأغلبية من سقطوا في التفجيرات مواطنين من أصل فلسطيني والحالة الوجدانية التي إجتاحت «الضفتين» كانت أكبر من أي إحتمالات لإدعاء «عدم رصدها».

واليوم ثمة من يصر على ان واحدة من تجليات تشكيل وزارة جديدة برئاسة معروف البخيت تتمثل في «الصدمة الديمغرافية» التي شعر بها كبار الحكم لحظة تفجير الفنادق فقد أصبح سؤال «الإختلاط الديمغرافي» مطروحا ولأول مرة بمعزل عن جدل الأصول والمنابت وبمعزل عن النفس الإقليمي البغيظ المعلب ومن قبل الدولة نفسها.

ولان عمان «جرحت» بالتفجيرات لم تكن الفرصة مواتية للإسترسال في تساؤلات تعني الكثير لكنها قد تثير الكثير من الجدل بالتوازي على أهميتها، وبالتزامن مع عجز أربع حكومات متتالية وثلاث لجان ملكية ورئاسية عن حسم ملف «قانون الإنتخاب» بسبب السؤال الديمغرافي «المسكوت عنه» جاء فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية لكي يعيد إنتاج «القصة من أولها» لكن برؤية جديدة تماما.

ولذلك أسباب محددة يفهمها «طهاة» القرار السياسي وغير السياسي في عمان، فحماس فازت بأغلبية «التشريعي» وليس بأي إنتخابات اخرى، والتشريعي هو حصريا المؤسسة الفلسطينية التي يمكن عن طريقها إقرار وتأطير علاقة إندماجية مستقبلا مع التذكير بان برلمان الضفتين هو من قرر وحدة الضفتين قبل نصف قرن.. هذا اولا، أما ثانيا فهو الإشارة الى ان حماس هي الحزب الفلسطيني الوحيد الذي لا زال يرفض علنا قرار «فك الإرتباط» القانوني والإداري بين الضفتين بدليل تمسك خالد مشعل بجنسيته الأردنية مع منصبه السياسي في الحركة وهو ما يفعله آخرون في قيادة حماس.

وقرار إبعاد او «تسفير» قادة حماس على حد تعبير وزير الخارجية عبد الإله الخطيب إتخذ أصلا في سياق تكريس فكرة «الإنفصال» بين الضفتين.

اما العودة عنه سواء بتصريحات تعتبره مجرد إشكال «قانوني» او بوقائع تشير لمفاوضات وجها لوجه في عمان جرت مع محمد نزال او لمشهد يجلس فيه خالد مشعل وسط اهله وفي عمان .. هذه العودة ـ بعد ان تحصل ـ ستؤسس لسياق قديم متجدد مضاد لفكرة الإنفصال بين الضفتين مع إشتراطات وصياغات جديدة.

وفكر الضفتين هو الإطار الذي يحتضن الان وبدون إعتراف رسمي كل الجدل الأردني في عناوين حماس وفلسطين والمستقبل، فحماس ترفض قرار فك الإرتباط وشركاؤها في الأخوان المسلمين يناضلون منذ سنوات ضده ويشككون في دستوريته وفهم هذه الحقيقة الأبعد تغني في تحليل المشهد الأردني الفلسطيني الذي لم يعد ـ بسبب حماس ـ مفتوحا على كل الإحتمالات كما كان حتى وقت قريب.

وفيما يرغب كثيرون «بصد» هذا المشهد او التمويه عليه إما من باب الخصومة والتعارض معه او من باب تجنب الإستعجال وضرورة الإستعداد أكثر أو من باب فوبيا «الوطن البديل»، فيما يحصل ذلك بدأت «نخبة» عمان الحقيقية من رجالها «العتاقي» كما يقول المثل الشعبي يتحدثون بصوت مرتفع اكثر فموقع إتفاقية «وادي عربة». عبد السلام المجالي دعا بوضوح في محاضرة عامة لترك التردد وإعلان «دولة موحدة» مع الشعب الفلسطيني، والمخضرم المفكر والرمز سعيد التل «يبشر» في الدواوين والجلسات مع شخصيات من طراز مصطفى القيسي وفوزي الغرايبة ونذير رشيد بالحقيقة القديمة المتجددة التي تتحدث عن شعب واحد غربي النهر وشرقيه، وجنرال الجنرالات الذي لم يعد يبحث لإعن رضا الله كما يقول الرئيس أحمد اللوزي يحدث زواره عن العناية الالهية التي تحفظ بيت المقدس وأكناف بيت المقدس حول النهر، والبلدوزر الأكثر حصدا للأصوات في تاريخ الديمقراطية الأردنية النائب خليل عطية يتجول بين المخيمات والبوادي ويتصدر الجاهات والواجهات الرياضية والسياسية والمظاهرات بإسم الوحدة الوطنية، وممدوح العبادي صديق الإنتفاضة ورموزها مصر على لحظة يجتمع فيها ممثلو «الضفتين» معا تحت قبة واحدة. أما عمان العاصمة ومن خلال رئيس بلديتها نضال الحديد فتنفذ إجرائيا وعمليا مستحقات الوحدة الوطنية وتعتزل في التعيينات والخدمات سياسات «التفريق».

انباء عن اول زيارة لوفد من حماس الى الاردن وعمان ترفض التعليق على فحواها

خالد مشعل

عمان ـ يو بي أي: امتنعت مصادر في الحكومة الاردنية عن التعليق على ما اعلنه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عن عزمه ووفد من القيادة على زيارة عمان.

وكان وفد من حركة حماس بدأ الاسبوع الماضي جولة على عدد من الدول العربية استهلها بزيارة قطر ثم السودان، واعلن مشعل خلال وجوده في الدوحة ان الوفد سيزور الاردن ضمن جولته الحالية.

وتحفظ رموز الحركة الاسلامية في الاردن عن تأكيد او نفي انباء تحدثت عن وساطة قامت بها الحركة بين الحكومة الاردنية وحركة حماس في اعقاب فوز الاخيرة في الانتخابات التشريعية الاخيرة.

وأكدت تقارير منذ عدة ايام ان الاردن وافق بالفعل على استقبال وفد حركة حماس برئاسة مشعل، وان الحركة الاسلامية الاردنية ممثلة بجماعة الاخوان المسلمين قامت بدور الوساطة بين الحركة والحكومة الاردنية.

وأكتفى مصدر رسمي اردني في رد على سؤال ليونايتد برس انترناشيونال حول زيارة قادة حماس للاردن بالقول «نفضل ان لا نعلق على هذا الامر».

وكان الاردن قد رحب بحذر بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إذ أكد رئيس وزرائه معروف البخيت ان الاردن سيتعامل مع حركة حماس كونها خيار الشعب الفلسطيني، غير انه اشار الى وجود بعض الاشكالات القانونية التي تخص بعض قادة الحركة، في اشارة الى رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل الذي يحمل الجنسية الاردنية ويتزعم حركة حماس الفلسطينية.

وقام الاردن في عام 1999 باغلاق مكاتب حركة حماس على اراضيه، وابعد اربعة من قادتها الى دولة قطر بينهم مشعل، واتهم حماس بالتدخل في شؤونه الداخلية.

ورفضت الحكومة الاردنية السماح بعودة المبعدين الا اذا تخلوا عن وضعهم التنظيمي في حركة حماس، ذلك ان القانون الاردني يمنع مواطنيه من الانتساب الى تنظيمات غير اردنية.

وقد رفض قادة حماس شروط الحكومة الاردنية حينها واصروا على الاحتفاظ بوضعهم في حماس وعدم تخليهم عن مواطنتهم الاردنية.

وقال مصدر في الحركة الاسلامية الاردنية، طلب عدم ذكر اسم، «لا يمكننا ان نتحدث عن وساطة قامت بها الحركة الاسلامية بين حماس والحكومة الاردنية»، مضيفا «ما يمكن قوله ان الامور تسير في الاتجاه الصحيح ولا يوجد ما يمنع الاردن من استقبال قادة حركة حماس».

وكان الاردن قد اكد انه سيستمر في التعامل مع السلطة الفلسطينية كما كان في السابق انطلاقا من حرصه على مصالح الشعب الفلسطيني. فيما اكدت حركة حماس وعلى لسان خالد مشعل رغبة الحركة في التعاون مع الاردن على قاعدة المصالح المشتركة.

قوى المعارضة الاردنية تدعو لاستمرار مقاطعة المنتجات الدنماركية والاسرائيلية

■ عمان ـ يو بي أي: دعت اللجنة الاردنية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع امس الاثنين الى الاستمرار في مقاطعة البضائع الدنماركية في اطار الاحتجاجات على نشر صحيفة دنماركية رسوماً للنبي محمد، ما أثار موجة سخط في العالم الاسلامي.

وقالت اللجنة، المنبثقة عن قوى المعارضة الاردنية من احزاب ونقابات الشعب الاردني، في بيان لها انها لمست تجاوباً من قبل الشعب الاردني لدعوات المقاطعة وان هذا التجاوب شمل التجار والمستهلكين.

ودعا بيان اللجنة الشعب الاردني إلى استمرار المقاطعة للمنتجات الدنماركية، مؤكداً على ضرورة الاستمرار في مقاطعة المنتجات الاسرائيلية ايضاً، احتجاجا على ما ترتكبه اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وشدد البيان على أهمية سلاح المقاطعة في الضغط على من اسماهم «أعداء الامة والمتربصين بها».

وكانت فعاليات سياسية واقتصادية أردنية، ممثلتها الاحزاب والنقابات وغرف الصناعة والتجارة وجمعيات رجال الاعمال، دعت الشعب الاردني إلى مقاطعة المنتجات الدنماركية احتجاجاً على نشر صحيفة «جيلاندز بوستن» رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد، ما أثار موجة غضب واستنكار شملت العالم الاسلامي على الرغم من اعتذار الصحيفة الدنماركية، التي قلدتها عدد من الصحف الاوروبية.

وشهد الاردن خلال الايام الماضية عشرات الاعتصامات والمسيرات المنددة بنشر الرسوم والمطالبة بالاعتذار.

وخشية المقاطعة، سارعت العديد من الشركات والمصانع الاردنية، وتحديداً التي تنتج المواد الغذائية من البان واجبان وغيرها الى نفي علاقتها بالدنمارك وادانتها لكل ما يسيء الى الاديان.

مطالب بقراءة سورة ياسين لابعاد النحس عن وزارة النقل.. وتواصل الهجمات ضد جمال مبارك.. وشكاوى من ادخال تونة فاسدة للبلاد

مناقشات عاصفة في مجلس الشعب حول كارثة العبارة.. وهجوم بالجملة على وزراء الحكومة.. وتهكم على برامج التلفزيون المصري

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين عن مناقشات مجلس الشعب كارثة العبارة «السلام 98» وموافقة مجلس الوزراء على تعديل قانون الاحوال الشخصية لاضافة مادة توجب استخدام التحليل الجيني لاثبات النسب، وذلك لمواجهة خلو القانون منها. والذي اثار الانتباه لهذا القصور هو الحكم القضائي الذي صدر في قضية الفنان احمد الفيشاوي وهند الحناوي، ونكرانه نسب طفلتها لينا. وتواصلت الاحتجاجات والمظاهرات ضد الاساءة لرسولنا الكريم ـ عليه افضل الصلاة والسلام ـ والاغداق على افراد المنتخب القومي لكرة القدم بدون حدود لحصوله على كأس الامم الافريقية واعلان صدور تقرير التنمية البشرية الذي تعده الامم المتحدة ووزارة التخطيط المصرية بحضور رئيس الوزراء وجمال مبارك وضبط هاربين من تنفيذ الاحكام القضائية وتجار مخدرات وبانغو.. والى ابرز ما لدينا اليوم بأسرع ما يمكن قبل تفاقم حالة الانفلونزا الطارئة.

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة الشؤم والنحس والبيزنس التي قال عنها في «وفد» السبت صديقنا الاعلامي الكبير السيد الغضبان وهو يهاجم محافظ البنك المركزي فاروق العقدة لتبريره شراء وزيرين في الحكومة من رجال الاعمال حصة بنك الاسكندرية الحكومي في البنك المصري ـ الامريكي:

«ورفض البنك المركزي لعرض يزيد عليه بعدة ملايين من الجنيهات يثير شكوكاً كثيرة، وهذه الشكوك المشروعة تعاظمت عندما علمت الجماهير ان وزيرين بالحكومة يملكان نسبة كبيرة من البنوك التي قبل البنك المركزي العرض الاقل الذي تقدمت به وفي محاولة للتخفيف من هذه الشكوك اعلن الوزير انهما استقالا من مجلس ادارة البنوك التي حصلت على الصفقة المشبوهة والحديث عن الاستقالة من مجلس الادارة لا ينفي مطلقا شبهة استمرار تأثير الوزيرين ونفوذهما».

والى وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي الذي تلقى تحية حارة في «وفد» السبت من زميلنا وصديقنا مستشار التحرير عبد النبي عبد الباري بقوله عنه في بروازه اليومي ـ ع الماشي ـ «توقفت «الوفد» 13 يوما لاسباب خارجة عن ارادتنا ففاتنا في عيد الشرطة ان نحيي راعي مصر حبيب العادلي الذي نجح في ان يرتفع بأداء الشرطة لتصبح بحق في خدمة الشعب مشددا على ضرورة احترام المواطن وآدميته. مغلقا الى غير رجعة ملف ايام غابرة كان المواطن يدخل فيها قسم البوليس شاهدا على ما رآه، ليبقى حبيس التخشيبة ويتهدى قفاه».

وهكذا يكون الكلام عن الشرطة والوزير والذي فهمه صديقنا من كلام اللواء العادلي، لا كما فهمه خطأ زميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «صوت الامة» وقال عنه معلقا وهو في حالة غضب شديد:

«فوجئت وفجعت بوزير الداخلية في عيد الشرطة وبحضور رئيس الجمهورية يستخدم لغة عنيفة ويلجأ الى قاموس الترهيب والتخويف والتحذير، الامر الذي اثار مخاوف قطاعات كبيرة في المجتمع ترجمت كلام وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي على انه مقدمة لحملات امنية قادمة سوف تستهدف المعارضين للنظام من السياسيين والمثقفين والصحافيين وان النظام نفسه هو الذي اعطى اشارة البدء باستهداف المعارضين، بدليل اان اللواء العادلي اطلقها في وجود الرئيس مبارك وفي عيد الشرطة كلام اللواء العادلي خطير ولا يجب السكوت عليه حتى لا نفاجأ بعد ايام بالكلاب البوليسية قد اطلقت على المعارضين».

ما هذا الكلام عن حكومتنا واتهاماتي لها بالنحس والشؤم والتي يبدو ـ وربكم الاعلم ـ ان ميولي واتجاهاتي السياسية تلعب دورا في موقفي منها، بحيث لم اعد اتبين انجازاتها، وقد اخبرني بها امس زميلنا بـ«الاخبار» عيسى مرشد بقوله عن حكومة السعد والفرحة:

«لقد نجحت الحكومة في تنفيذ ما استهدفته من مضاعفة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لمصر بهدف زيادة مستويات التشغيل ومواجهة البطالة وانشاء المشروعات الجديدة. وجاءت شهادات النجاح على ذلك من مؤسسات ات كيرني وداو جونز والايكونوميست وبلومبيرغ لتؤكد ان الاقتصاد المصري يسير في الاتجاه الصحيح ويحتاج بعض الوقت ليلمسه المواطن البسيط في حياته. ان ما تحقق من وفرة في احتياطي النقد الاجنبي طبقا لتقارير البنك المركزي ووصوله الى 21,8 مليار دولار من شأنه ان يوفر الثقة لدى المستثمرين والمصدرين».

جمال مبارك

والى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم وامين امانة السياسات به والذي اغضب زميلنا وصديقنا مجدي مهنا ودفعه لان يقول في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ يوم السبت ـ «قال جمال مبارك الامين العام المساعد للحزب الوطني تعليقا على حادث العبارة السلام 98 ان المقصرين لن يفلتوا من العقاب. بأي حق وبأي سلطة يعلن جمال مبارك ذلك. اذا كان بصفته الحزبية فهذه الصفة لا تعطيه هذا الحق اما اذا كان يعلن ذلك بصفة اخرى فعليه ان يفصح لنا عن هذه الصفة حتى يعرف حدوده ونعرف حدودنا ايضا؟!».

اما في «العربي» فقد انطلق بسرعة الصاروخ الدكتور رسمي القزاز الاستاذ بجامعة حلوان قائلا: «الابن من امامنا والوطن من خلفنا واسوار السجن تحفنا. ما الذي تبقى لنا؟ فتات خبز وبقايا اطعمة ارامل وثكالى وايتام بلا رعاية وحديث عن غد مسروق ابت ان تشرق فيه شمس الحرية طالما مصر في حوزة الاب والام والابن. فلماذا الحرص على الحياة؟ الاقدار غير رحيمة بنا. تزف الينا نبأ ترقية ابن الرئيس في الحزب الحاكم وغرق العبارة السلام 98 في مياه البحر الاحمر، لا جديد في موتنا كمصريين فنحن اعتدنا الموت كل يوم بأيدي العصابة الحاكمة قبلا في الشوارع وسحلا في السجون وبموت احباء في المستشفيات الحكومية. ليس من حقي البحث عن اسباب غرق السفينة لانني لست جهة مسؤولة ومصائر الشعب المصري من اختصاص الاب والام والابن. مبارك تجاوز العمر الافتراضي في الحكم وما زال يحكم ـ عفوا ـ وحتى لا نظلم العبارة فالرئيس مبارك يعمل بكفاءة بديلة ممثلة في الابن. وامتطى الولد صهوة جواد الحزب الوطني قافزا فوق الحواجز مسجلا المركز الثاني في الحزب الحاكم. ابن الرئيس الوريث صار نائبا لوالده في حياته وخليفة له مستقبلا فمن يوقف اطماع الفتى ويرسل اشارة الخطر طلبا للنجدة قبل الغرق. لا ارى فرقا في التشبيه والمصير بين العبارة والنظام اللذين تجاوز عمرهما الافتراضي. كلاهما محمل بما لا يطيق وما الغرق الا صورة مصغرة لشعب مصر. لا والف لا للوريث ابن الرئيس حتى لا تغرق مصر ويصعب انتشالها».

لا.. لا هذه وتلك مبالغات واحقاد ضد جمال مبارك ـ اللهم ابعدها عن نفوسنا البريئة ـ والذي كشفها في نفس اليوم الاحد كان عماد طه في مقال له بجريدة «روز اليوسف» عنوانه ـ بعد حوارات جمال مبارك نحذر الامة من المتلاعبين بعواطفها وعقائدها قال فيه مشكورا ومعلقا على حديث جمال مع زميلنا عبد الله كمال رئيس التحرير: «ولاننا غالبا ما نقرأ عن جمال مبارك كثيرا ولا نقرأ له الا قليلا، فقد تزاحمت الاسئلة على رأسي وكان اهمها: ما هو السر الذي كمن في شخصيته بحيث تجد الاقلام دوما الجديد الذي تسطره عنه ومعه كأنه بحر خضم لا تنضب مياهه ولا ينقص قدره ما ينهله منه كل من تتوق نفسه الى ما يروي ظمأها ويشفي نهمها من المؤيدين والمعارضين ساعين للتعرف على حدود قدرة هذه النفس البشرية الشابة الواعدة على العطاء والاصرار على تغيير المجتمع نحو الافضل مهما بلغت فيه تيارات الفساد والتخلف واليأس والاحباط؟ هل لانه ابن رئيس الجمهورية؟ وان كان ذلك يزينه ولا يشينه؟ ام لانه يملك قدرات ومواهب ومهارات يستطيع بها تحقيق نقطة التوازن المجتمعة ما بين الطموح والجموح باستثمار تجارب ومعامل حياتية صهرتها حكمة مبارك الاب وصبره الجميل؟ عفوا استاذ جمال اجابتكم عن حقكم في الترشيح لرئاسة الجمهورية بانك لا تفكر فيه ولا نية هناك تحت ضغط هذه الثرثرة الاعلامية من بعض المنتفعين وكلامهم المتكرر عن التوريث.. الله.. الله.. يا سيد جمال. لقد اتبعوا معكم نفس الاسلوب الماكر والملتوي الذي اتبعه اجدادهم قديما فاذا كان الدستور اعطاهم الحق في الترشيح باعتماد نسبة من المجالس التشريعية والمحلية فهل هناك نص يمنعك وحدك؟ لقد اثاروا الغبار وعكروا المياه الوطنية ليصطادوا حقك في التواجد السياسي اعتمادا على وعي شعبي مفقود ـ وانك ـ ويا للعجب ـ ابن الرئيس؟ ونحن نسألهم عن ممارسات يتربون على تقديسها: لماذا اشعلت عائشة ام المؤمنين معركة الجمل ضد الامام علي؟ ما كانت هذه الضجة الاعلامية والسياسية والعسكرية منها الا لتولية زوج اختها الزبير بن العوام خلفا لعثمان. ان عثمان بن عفان بعدما كثرت المظالم الاموية في عهده وانتشر الفساد والشللية ضغطوا عليه وطلبوا منه التنازل عن الحكم وكان عمره وقتئذ اربعة وثمانين عاما فقال: «لا اخلع ثوبا البسنيه الله» وكذلك هؤلاء المتصارعون على قيادة هذه الحركات والاحزاب من الشباب لماذا هو حلال لهم حرام على غيرهم؟ انهم يرفعون في وجهك سلاح الدين رغم ان ثقافتهم في الدين مغشوشة لا تثبت للحوار الموضوعي الجاد. ان في مصر علماء وفقهاء ومفكرين تستطيع انت القيام بهم ومعهم في وجه هؤلاء وانا اعلم ان منهم من يفر منهم الاخوان وغيرهم فرار الفأر من الاسد. وليس في ذلك ما يخجل فالرئيس مبارك عندما القى خطابه الاول بعد توليه خرج من البيت الديني الى المنصة وهنا الحماية من اهل الغواية». وهذه دعوة صريحة لا لبس فيها من صاحبنا عماد طه بان يستخدم جمال مبارك الدين في تقدمه للترشيح لرئاسة الجمهورية والاستعانة في ذلك بعدد من الفقهاء اي اسباغ هالة دينية عليه. وهو يتناقض مع نفسه عندما اكد ان الدستور لم يمنع جمال او غيره من التقدم للترشيح ولا حتى من يعارضون جمال قالوا انه ليس من حقه التقدم للترشيح وانما طالبوا بان يحدث ذلك في جو ديمقراطي حقيقي. ولم يلوح احد بحكاية ان الاسلام يمنع ترشيح جمال فلماذا يزج صاحبنا بالدين في هذه المعركة؟

لكن الذي حيرني انه بعد اشادة عماد طه بالقدرات السياسية لجمال مبارك يأتي زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «صوت الامة» ليقول عكسه تماما. قال: «اما جمال مبارك فآخر ما يعرفه هي السياسة التي لم تكن ضمن معارفه واهتماماته فالرجل درس البيزنيس ومارس البيزنيس ويبدو انه يتعامل مع السياسة على انها بيزنيس ويمارس السياسة من موقع ابن الرئيس وولي العهد في حزب السلطة والحكم. وما يأمر به يتم تنفيذه على رقبة التخين حتى خلا الحزب من التخان وتحولت السياسة الى البيزنيس مع جمال مبارك تم تحول البيزنيس مع اختياراته لرجاله الى سياسة ولعلك عندما تسمع خطب جمال مبارك وحواراته واحاديثه الدعائية فلا تجد ـ على فجاجة ما تقرأه وتسمعه ـ ولو جملة واحدة تنبئ بأن هذا الرجل قد قرأ كتابا او تعلم من مفكر، فكما هي خطب مبارك تأتي خطب الابن لا تشير ابدا الى جملة من مفكر او بيت شعر عن شاعر او حكمة من اديب او مأثورة من فيلسوف، ولا تنبئ ان هذا الرجل قد قرأ كتابا ادهشه او سمع فكرة جذبته ابدا كل ما يقوله ويحكيه فضلا عن تكراره ودعايته ومله المرعب وعدم تصديق الناس له يخلو من اي دلالة على فهم السياسة او الانشغال بالمعرفة».

السلام 98

والى كارثة العبارة «السلام 98» بادئين بشر البلية وهو لزميلنا وصديقنا كاتب «الوفد» الساخر فؤاد فواز وقوله يوم السبت:

ـ وزير لبناني استقال علشان شخص مات في المظاهرات.

ـ دا صح.

ـ طب لما يموت 800 شخص غرقا محدش من الوزراء يستقيل؟

ـ يا سيدي اصل وجودهم زي عدمه.

ومن مجلس الوزراء الى مجلس الشورى الذي قالت عنه وهي تتهكم زميلتنا بـ«اخبار اليوم» تهاني ابراهيم: «لاننا في زمن الذئاب فأني اتعجب لأن لجنة النقل والمواصلات في مجلس الشعب هاجمت قبطان العبارة سانت كاترين وحملته مسؤولية عدم انقاذ ضحايا العبارة المنكوبة، وفي مجلس الشورى ايضا اجمع نوابه على ان التراخي في تطبيق اشتراكات السلامة والامان هما سبب غرق العبارة وطالبوا بأقصى عقاب للمتسببين في الكارثة، لم يتحدث السادة النواب عن زميلهم النائب المعين ممدوح اسماعيل الذي يملك 15 عبارة منها سانت كاترين وزميلتها الغارقة «السلام 98» النائب صاحب العبارات كان يجب مساءلته وتوجيه الاتهام اليه بل ورفع الحصانة عنه حتى يدلي بكل الحقائق امام جهات التحقيق الرسمية حتى يتبين ما اذا كان هو المدان او تبرئ ساحته. لهذا فقد تقدم النائب للمجلس بطلب السماح له بالادلاء بأقواله قبل ان تطلب اي جهة رفع الحصانة عنه. مبادلة النائب فيها ذكاء اليس هو المستفيد الاول من ملايين التعويض التي سيدفعها التأمين الدولي بالدولار للعبارة القديمة المتهالكة التي يملكها واغرقت مئات المصريين في اعماق البحر الاحمر».

ونظل في حكاية عضوية ممدوح اسماعيل في مجلس الشورى ولكن مع زميلنا بـ«العربي» جمال عصام الدين الذي وجه دفة الهجوم ضد رئيسنا قائلا: «على اي اساس قام الرئيس مبارك بتعيين ممدوح اسماعيل؟ هل لأن الرجل وضح انه صديق شخصي للدكتور زكريا عزمي ـ رئيس ديوان رئيس الجمهورية ـ ويسكن في ارقى شوارع مصر الجديدة وهو شارع الاندلس بجوار قصر العروبة ـ او السرايا؟ المعروف ان الدستور يشترط على رئيس الجمهورية عند اختياره للمعينين في مجلس الشورى ان يكونوا من الشخصيات المرموقة التي لها اسهامات واضحة في مجال العمل العام، وممن لا تقبل على الانتخابات وبحيث يستفيد منها المجلس في اعداد الدراسات التي تشكل جزءا اساسيا من مهامه ولكن ما نراه منذ انشاء هذا المجلس ان التعيينات التي وضعها الرئيس مبارك داخله على مدار 25 عاما قد شابتها الكثير من الشبهات خلت من المعايير الدستورية ماذا عن رؤساء مجالس ادارات الصحف القومية من امثال ابراهيم نافع وسمير رجب وابراهيم سعدة وهي القيادات التي افسدت واستبدت داخل مؤسساتها ومع ذلك كانت معينة بصفة دائمة داخل المجلس ومحتمية بالحصانة البرلمانية التي كان يوفرها؟ ماذا عن ذلك الرجل الذي كان يتربع على قمة احدى السلطات القضائية المهمة، وتسبب اثناء وجوده فيها في هرب احدى سيدات الاعمال في قضية نهب قروض بنكية معروفة وكانت المفاجأة انه بعد الفضيحة تم تعيينه في مجلس الشورى»؟

والى «صوت الأمة» وزميلنا مطاوع بركات الذي ضرب كفا على كف من تصريح وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين الذي قال فيه ان شركة ممدوح اسماعيل لا تملك العبارة انما تديرها لحساب شركة في بنما فقال: «هذا الكلام الغريب الذي قاله الوزير الجوكر قائد عملية تدمير الاستثمار لا يخرج عن كونه مجاملة مكشوفة ومفضوحة لممدوح اسماعيل حوت بيزنس السفن في مصر. واذا كان يقول هذا الكلام مستندا على الاوراق التي تحت يديه فعليه ان يقول لنا من هم اصحابها الحقيقيون الذين اسسوا الشركة في بنما؟ لقد قدم الوزير خدمة العمر لممدوح اسماعيل فمنذ وقوع الكارثة والصحف وكل وكالات الانباء العالمية والمحلية تقول ان مالك العبارة هو ممدوح اسماعيل عضو مجلس الشورى وصاحب النفوذ القوي داخل دائرة الحكم والشهير بعلاقته الوطيدة بكبار المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية. لم ينف الرجل هذا الكلام ولم ينف المسؤولون الكبار علاقتهم به، فعلها الوزير بلا اي سند قانوني اللهم من ورقة لم يرها الا هو، ولم يكشف عن مصدرها ليطبق سياسة احتكار المعلومة حتى لو كانت تهم الرأي العام».

ومن الجوكر في مجلس الوزراء الى التلفزيون المصري وبرنامجه ـ البيت بيتك ـ الذي وصفته امس زميلتنا بـ«الاخبار» رجاء النمر في عنوان تعليقها ـ البيت مش بيتي ـ وكان السبب قولها: «انفرد التلفزيون المصري الثلاثاء 7 شباط (فبراير) بأول ظهور لصاحب العبارة المنكوبة التي اغرقت اكثر من الف من اهلنا وابنائنا واخواننا، وانفرد برنامج البيت بيتك باتاحة اكثر من نصف الساعة لصاحب العبارة ليحدثنا عن امجاد شركته وعباراته التي تجوب العالم شرقا وغربا وتتمتع بسمعة عالمية. نصف ساعة كاملة او اكثر يحدثنا السيد ممدوح اسماعيل عن عباراته الغارقة بكل فخر وعندما عرض البرنامج ـ على استحياء ـ شهادة احد الناجين الذي فضح العبارة وطاقمها والقائمين على ادارة كارثتها شكك صاحب الكارثة في اقواله. وقال بالحرف ـ ان حالة الناجين النفسية والعصبية تجعلهم يقولون هذا الكلام وان كل ما قاله الشاهد لم يحدث واقول للبرنامج انني شعرت بان البيت في هذا اليوم مش بيتي».

طبعا، البيت ليس بيتها ولا بيتنا ايضا، ولابد ان نهجره لانه آيل للسقوط لنحتمي داخل بيت الشعب، اي مجلس الشعب الذي شهد مناقشات حامية، وطريفة.

وقد تأكد ان العبارة الغارقة مملوكة لشركة مم